

الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي

أيار 2019

في أيار 2019، تباينت نتائج مؤشرات القطاع الحقيقي المتوافرة قياساً على ما كانته في الشهر الذي سبق، فتحسّن بعضها كمساحات البناء المرخّص بها وصادرات السلع، وتراجع بعضها كمقاصة الشيكات وحركة السياحة . على صعيد النشاط المصرفي، فيما استقرّ إجمالي مطلوبات /موجودات المصارف التجارية، تراجعت ودائع القطاع الخاص بنسبة 1,1% والتسليفات للزبائن بنسبة 0,7%. وسجّل ميزان المدفوعات عجزاً كبيراً بقيمة 1,9 مليار دولار في شهر أيار 2019 ليصبح العجز التراكمي للأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي 5,2 مليارات دولار مقابل فائض بمقدار 430 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2018. وانخفضت موجودات مصرف لبنان الخارجية بالعملات الأجنبية بعد أن سدّد الأخير مبلغ 1135 مليون دولار يمثّل قيمة أصل وقسائم مستحقّة على سندات يوروبندز من 16 حتى 31 أيار 2019. مع ذلك، لا تزال هذه الموجودات على مستوى ملائم، إذ بلغت 36,6 مليار دولار في نهاية الشهر المذكور.

أولاً- الوضع الاقتصادي العام

الشيكات المتقاصة

في أيار 2019، تراجعت القيمة الإجمالية للشيكات المتقاصة إلى ما يعادل 4154 مليون دولار مقابل 4435 مليون دولار في الشهر الذي سبق و5566 مليون دولار في أيار 2018. وانخفضت قيمة الشيكات المتقاصة بنسبة 15,5% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2019 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018. من جهة أخرى، تراجع معدّل دلورة قيمة الشيكات المتقاصة إلى 62,7% في فترة كانون الثاني-أيار 2019 مقابل 67,7% في الفترة ذاتها من العام 2018، كما يتبيّن من الجدول أدناه.

جدول رقم 1- تطوّر الشيكات المتقاصة في الأشهر الخمسة الأولى من السنوات 2016-2019

نسبة التغير، % 2018/2019	2019	2018	2017	2016	
					الشيكات بالليرة
2,4-	1865	1910	1851	1738	- العدد (آلاف)
2,5-	13163	13494	13270	12276	- القيمة (مليار ليرة)
0,1-	7058	7065	7169	7063	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					الشيكات بالعملات الأجنبية
21,1-	2400	3042	3199	3368	- العدد (آلاف)
21,7-	14682	18742	19315	20013	- القيمة (مليون دولار)
0,7-	6118	6161	6038	5942	- متوسط قيمة الشيك (دولار)
15,5-	35296	41748	42387	42446	مجموع قيمة الشيكات (مليار ليرة)
1,8-	8276	8430	8394	8313	متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					دلورة الشيكات، %

- العدد	66,0	63,3	61,4	56,3
- القيمة	71,1	68,7	67,7	62,7

المصدر: مصرف لبنان

حركة الاستيراد

في أيار 2019، ارتفعت قيمة الواردات السلعية إلى 2456 مليون دولار مقابل 1357 مليون دولار في الشهر الذي سبق و 1591 مليون دولار في أيار 2018. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد ارتفعت بنسبة 10,0% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2019 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018، وازدادت الكميات المستوردة بنسبة 44,5%. وتوزعت الواردات السلعية في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2019 بحسب نوعها كالاتي: احتلت المنتجات المعدنية المركز الأول وشكلت حصتها 35,1% من المجموع، تلتها منتجات الصناعة الكيماوية (9,8%)، فالآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (8,6%)، ثم كل من منتجات صناعة الأغذية ومعدات النقل (6,2%). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2019، حلت الولايات المتحدة الأميركية في المرتبة الأولى وبلغت حصتها 9,0% من مجموع الواردات، تلتها الصين (8,4%)، ثم الإتحاد الروسي (7,4%)، فالإيونان (6,8%)، فايطاليا (6,2%).

جدول رقم 2- الواردات السلعية في الأشهر الخمسة الأولى من السنوات 2016-2019

نسبة التغير، % 2018/2019	2019	2018	2017	2016	الواردات السلعية (مليون دولار)
10,0+	8762	7964	8207	7981	

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حركة التصدير

في أيار 2019، ارتفعت قيمة الصادرات السلعية إلى 324 مليون دولار، مقابل 266 مليون دولار في الشهر الذي سبقه و 254 مليون دولار في أيار 2018. وازدادت قيمة الصادرات السلعية بنسبة 9,2% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2019 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018. وتوزعت الصادرات السلعية في فترة كانون الثاني- أيار 2019 بحسب نوعها كالاتي: احتلت الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة المركز الأول وبلغت حصتها 30,0% من مجموع الصادرات، تلتها منتجات صناعة الأغذية (12,2%)، ثم كل من الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية ومنتجات الصناعة الكيماوية (10,9%)، فالمعادن العادية ومصنوعاتها (10,0%). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2019، نذكر: سويسرا التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصتها 14,6% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها الإمارات العربية المتحدة (14,0%)، ثم سورية (7,1%)، ثم المملكة العربية السعودية (6,8%)، فجنوب افريقيا (4,7%).

جدول رقم 3- الصادرات السلعية في الأشهر الخمسة الأولى من السنوات 2016-2019

نسبة التغير، % 2018/2019	2019	2018	2017	2016	الصادرات السلعية (مليون دولار)
9,2+	1446	1324	1205	1107	

الحسابات الخارجية

- في أيار 2019، ارتفع عجز الميزان التجاري إلى 2132 مليون دولار مقابل عجز قدره 1091 مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة 1337 مليون دولار في أيار 2018، كما ازداد عجز الميزان التجاري إلى 7316 مليون دولار في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2019 مقابل عجز بقيمة 6640 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

- في أيار 2019، سجّلت الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية تراجعاً بقيمة 1882 مليون دولار، مقابل تراجعها بقيمة 1300 مليون دولار في الشهر الذي سبق وارتفاعها بقيمة 1204 ملايين دولار في أيار 2018. وتراجعت هذه الموجودات بقيمة 5187 مليون دولار في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2019، مقابل ارتفاعها بقيمة 430 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2018.

قطاع البناء

- في أيار 2019، بلغت مساحات البناء المرخّص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال 652 ألف متر مربع (م2) مقابل 459 ألف م2 في الشهر الذي سبق و834 ألف م2 في أيار 2018. وبذلك، تكون تراخيص مساحات البناء قد انخفضت بنسبة 30,7% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2019 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018.

جدول رقم 4- تطوّر مساحات البناء المرخّص بها في الأشهر الخمسة الأولى من السنوات 2019-2016

نسبة التغيّر، % 2018/2019	2019	2018	2017	2016	مساحات البناء الإجمالية (ألف م2)
30,7-	3056	4410	5274	5331	

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

- في أيار 2019، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجّل العقاري 42,7 مليار ليرة مقابل 46,8 مليار ليرة في الشهر الذي سبق و71,4 ملياراً في أيار 2018. وانخفضت هذه الرسوم بنسبة 23,3% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2019 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018.

- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد بلغت 315 ألف طن في أيار 2019 مقابل 287 ألف طن في الشهر الذي سبقه و410 آلاف طن في أيار 2018. وبذلك تكون هذه الكمّيات قد تراجعت بنسبة 33,4% في الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018.

قطاع النقل الجوي

في أيار 2019، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي 5345 رحلة، وعدد الركاب القادمين 310967 شخصاً والمغادرين 258563 شخصاً والعابرين 2128 شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة 4485 طناً مقابل 4825 طناً للبضائع المشحونة.

وفي الأشهر الخمسة الأولى من العام 2019، وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018، ارتفع كلٌّ من عدد الرحلات بنسبة 0,5% وحركة المغادرين بنسبة 2,2% وحركة القادمين بنسبة 1,6%، في حين تراجعت حركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة 5,3%.

جدول رقم 5- حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصّة الميثل ايست منها في الأشهر الخمسة الأولى من العامين 2018 و2019

التغير، %	2019	2018	
0,5+	26817	26696	حركة الطائرات (عدد)
	38,6	35,7	منها: حصّة الميثل ايست، %
1,6+	1549393	1524323	حركة القادمين (عدد)
	39,8	36,9	منها: حصّة الميثل ايست، %
2,2+	1566315	1532094	حركة المغادرين (عدد)
	39,4	37,0	منها: حصّة الميثل ايست، %
-	22764	1740	حركة العابرين (عدد)
5,3-	37503	39616	حركة شحن البضائع (طن)
	26,6	27,9	منها: حصّة الميثل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في أيار 2019، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت 152 باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه 467107 أطنان والمشحونة 62893 طناً، وعدد المستوعبات المفرغة 19879 مستوعباً. وفي الأشهر الخمسة الأولى من العام 2019 وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018، تراجع كلٌّ من عدد البواخر بنسبة 5,8%، وحجم البضائع المفرغة بنسبة 13,6%، وحجم البضائع المشحونة بنسبة 14,3%، وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة 13,2%.

بورصة بيروت

في أيار 2019، تحسّنت حركة بورصة بيروت قياساً على الشهر الذي سبق بحيث بلغ عدد الأسهم المتداولة 2118259 سهماً بقيمة 11,6 مليون دولار مقابل حركة تمثّلت بتداول 689768 سهماً قيمتها 4,9 ملايين دولار في الشهر الذي سبق (3629854 سهماً بقيمة 28,8 مليون دولار في أيار 2018)، فيما انخفضت قيمة الرسملة السوقية إلى 8514 مليون دولار مقابل 9017 مليوناً (10972 مليون دولار) في نهاية التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي أيار 2019، استحوذ القطاع المصرفي على 79,8% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت مقابل حوالي 18,9% لشركة سوليدير بسهميها "أ" و"ب" و 1,3% للقطاع الصناعي. على صعيد آخر، وعند مقارنة حركة بورصة بيروت في الأشهر الخمسة الأولى من العامين 2018 و2019 يتبيّن الآتي:

- ارتفاع عدد الأسهم المتداولة من 52,7 مليون سهم إلى 185,8 مليوناً.

- ارتفاع القيمة المتداولة من 386,7 مليون دولار إلى 793,8 مليوناً.

ثانياً- المالية العامة

في نيسان 2019، بلغ العجز العام الإجمالي 620 مليار ليرة مقابل عجز أدنى قدره 469 مليار ليرة في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة 139 مليار ليرة في نيسان 2018). وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) عند مقارنتها في الأشهر الأربعة الأولى من العامين 2018 و2019 المعطيات التالية:

- انخفاض المبالغ الإجمالية المقبوضة من 5746 مليار ليرة إلى 5217 ملياراً، أي بمقدار 529 مليار ليرة وبنسبة 9,2%. فقد انخفضت كلّ من مقبوضات الخزينة بقيمة 285 مليار ليرة والإيرادات الضريبية بقيمة 140 مليار ليرة (علماً أن إيرادات الضريبة على القيمة المضافة انخفضت بقيمة 247 مليار ليرة) والإيرادات غير الضريبية بقيمة 104 مليارات ليرة (منها انخفاض إيرادات الاتصالات بقيمة 54 مليار ليرة).

- انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة من 8631 مليار ليرة إلى 7297 ملياراً، أي بقيمة 1334 مليار ليرة وبنسبة 15,5%. ونتج ذلك من انخفاض كلّ من خدمة الدين العام بقيمة 220 مليار ليرة (من 2334 مليار ليرة إلى 2115 ملياراً) عند مقارنتها في الأشهر الأربعة الأولى من العامين 2018 و2019 والنفقات الأولية، أي من خارج خدمة الدين العام بقيمة 1114 مليار ليرة (من 6297 مليار ليرة في فترة كانون الثاني-نيسان 2018 إلى 5183 ملياراً في فترة كانون الثاني-نيسان 2019)، نتجت بحسب المعطيات المتوافرة من انخفاض كلّ من التحويلات إلى البلديات بقيمة 450 مليار ليرة والنفقات على حساب موازنات سابقة بقيمة 279 مليار ليرة والتحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة 23 مليار ليرة.

- وبذلك، يكون العجز العام قد انخفض من 2885 مليار ليرة في الأشهر الأربعة الأولى من العام 2018 إلى 2080 ملياراً في الفترة ذاتها من العام 2019 وانخفضت نسبته من 33,4% من مجموع المدفوعات إلى 28,5% في الفترتين المذكورتين على التوالي.

- وحقق الرصيد الأولي فائضاً بمقدار 34 مليار ليرة في الثلث الأول من العام 2019 مقابل عجز بقيمة 551 مليار ليرة في الثلث الأول من العام 2018.

ويتبيّن من الجدول أدناه أن خدمة الدين ارتفعت قياساً على المدفوعات الإجمالية في حين بقيت مستقرّة قياساً على المقبوضات الإجمالية عند مقارنتهما في الثلث الأول من العامين 2018 و2019.

جدول رقم 4- تطور بعض النسب المنوية المتعلقة بخدمة الدين العام

ك2-نيسان 2019	ك2-نيسان 2018	
29,0	27,0	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
40,5	40,6	خدمة الدين العام/المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية أيار 2019، بلغت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهراً، 24 شهراً، 36 شهراً، 60 شهراً، 84 شهراً، 96 شهراً، 120 شهراً، 144 شهراً و180 شهراً) 78705 مليارات ليرة مقابل 77822 ملياراً في نهاية الشهر الذي سبق و76575 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2018. وبذلك، تكون هذه المحفظة قد ارتفعت بقيمة 2131 مليار ليرة في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2019. وأصدرت وزارة المالية في الشهر المذكور سندات من فئة 7 سنوات (34 مليار ليرة) ومن فئة 10 سنوات (1163 مليار ليرة) بالإضافة إلى السندات من الفئات الأخرى.

جدول رقم 5- توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة- بالنسبة المئوية)

المجموع	180 شهراً	144 شهراً	120 شهراً	96 شهراً	84 شهراً	60 شهراً	36 شهراً	24 شهراً	12 شهراً	6 أشهر	3 أشهر	
100,00	1,85	4,02	27,60	2,39	14,77	23,22	13,46	9,10	2,87	0,42	0,30	ك 1 2018
100,00	1,82	3,95	28,23	2,35	16,70	23,20	13,21	8,04	2,09	0,11	0,29	نيسان 2019
100,00	1,80	3,91	29,39	2,33	16,56	23,08	12,94	7,86	1,74	0,11	0,29	أيار 2019

المصدر: بيانات مصرف لبنان

أظهر توزع فئات سندات الخزينة بالليرة بين نهاية نهاية نيسان ونهاية أيار 2019 بعض التغيرات أبرزها ارتفاع حصة فئة العشر سنوات من 28,2% إلى 29,4% تبعاً، مقابل تراجع بسيط في حصص الفئات الأخرى باستثناء فئتي الثلاثة والستة أشهر اللتين ظلّت حصتهما مستقرتين.

وارتفعت القيمة الفعلية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة إلى 79935 مليار ليرة في نهاية أيار 2019 مقابل 78948 ملياراً في نهاية الشهر الذي سبق (+987 مليار ليرة). وتوزعت على المكتتبين كالتالي:

جدول رقم 6- توزع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين (القيمة الفعلية- نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

أيار 2019	نيسان 2019	ك 1 2018	
26483	26556	27126	المصارف
%33,1	%33,6	%35,0	الحصة من المجموع
42222	40936	39006	مصرف لبنان
%52,8	%51,9	%50,3	الحصة من المجموع
475	473	481	المؤسسات المالية
%0,6	%0,6	%0,6	الحصة من المجموع
9776	10005	9956	المؤسسات العامة
%12,2	%12,7	%12,8	الحصة من المجموع
979	978	1007	الجمهور
%1,2	%1,2	%1,3	الحصة من المجموع
79935	78948	77576	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

بين نهاية نيسان ونهاية أيار 2019، ارتفعت حصة مصرف لبنان من 51,9% من مجموع محفظة سندات الخزينة بالليرة إلى 52,8%، فيما تراجع حصة كلٍّ من المصارف من 33,6% إلى 33,1% والمؤسسات العامة من 12,7% إلى 12,2% في التاريخين تبعاً واستقرت حصة كلٍّ من الجمهور والمؤسسات المالية.

سندات الخزينة اللبنانية بالعملة الأجنبية

في نهاية أيار 2019، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدرة بالعملة الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتركمة حتى تاريخه) ما يوازي 30050 مليون دولار مقابل ما يوازي 31127 مليوناً في نهاية الشهر الذي سبق (31327 مليون دولار في نهاية العام 2018). يُذكر أنه في 20 أيار 2019، سدّد لبنان سندات دولية بقيمة 650 مليون دولار بعد أن سدّد سندات بقيمة 500 مليون دولار في آذار الذي سبق بالإضافة إلى فوائد عليها، وأمن مصرف لبنان التمويل لوزارة المال من أجل إيفاء الدين.

وفي نهاية أيار 2019، بلغت محفظة المصارف التجارية من إجمالي محفظة سندات اليوروبوندرز 15480 مليون دولار (أي ما نسبته 51,5% من مجموع المحفظة) مقابل 15937 مليون دولار (أي ما نسبته 51,2% من مجموع المحفظة) في نهاية الشهر الذي سبق و16039 مليون دولار (أي ما نسبته 51,2% من المجموع) في نهاية كانون الأول 2018.

الدين العام

في نهاية أيار 2019، بلغ الدين العام الإجمالي 128694 مليار ليرة (أي ما يعادل 85,4 مليار دولار) مقابل 129401 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و128347 مليار ليرة في نهاية العام 2018. وبذلك، يكون الدين العام الإجمالي قد ارتفع بقيمة 347 مليار ليرة وبنسبة 0,3% في الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي مقابل زيادة بقيمة 4492 مليار ليرة وبنسبة 3,7% في الفترة ذاتها من العام 2018.

ونتح ارتفاع الدين العام الإجمالي في فترة كانون الثاني - أيار 2019 من ارتفاع الدين بالليرة اللبنانية بقيمة 2383 مليار ليرة مقابل تراجع الدين المحرّر بالعملة الأجنبية بما يوازي 2036 مليار ليرة (1351 مليون دولار) نتيجة استحقاق سندات بقيمة 1150 مليون دولار في آذار ونيسان 2019 بالإضافة إلى قسائم الفوائد.

وبلغ الدين العام الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، 115582 مليار ليرة في نهاية أيار 2019، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 1,2% قياساً على نهاية العام 2018.

وفي نهاية أيار 2019، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية 80235 مليار ليرة، مشكّلةً حوالي 62,3% من إجمالي الدين العام مقابل ما يعادل 48459 مليار ليرة للدين المحرّر بالعملة الأجنبية، أي ما نسبته 37,7% من الدين العام الإجمالي.

في ما يخص تمويل الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية، ارتفعت حصة مصرف لبنان إلى 52,6% في نهاية أيار 2019 مقابل انخفاض حصة كل من المصارف إلى 33,4% والقطاع غير المصرفي إلى 14,0% في نهاية الشهر المذكور.

جدول رقم 7- مصادر تمويل الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

أيار 2019	نيسان 2019	ك 2018	
33,4	33,9	35,2	المصارف في لبنان
52,6	51,7	50,1	مصرف لبنان
14,0	14,4	14,7	القطاع غير المصرفي
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

وفي ما يخص تمويل الدين المحرر بالعملة الأجنبية، جاء توزع حصص المكتتبين كالاتي:

جدول رقم 8- مصادر تمويل الدين المحرر بالعملة الأجنبية
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

أيار 2019	نيسان 2019	ك 2018	
2,1	2,1	2,2	الحكومات
4,2	4,1	4,1	المؤسسات المتعددة الأطراف
93,5	93,6	93,5	سندات يوروبونذ
0,2	0,2	0,2	سندات خاصة للاستثمارات + مصادر أخرى خاصة
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

ثالثاً: القطاع المصرفي

في نهاية أيار 2019، بلغت الموجودات/المطلوبات الإجمالية والمجمعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان ما يعادل 382347 مليار ليرة (ما يوازي 253,6 مليار دولار)، مقابل 382374 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و376097 مليار ليرة في نهاية العام 2018 (350172 مليار ليرة في نهاية أيار 2018). وازداد إجمالي ميزانية المصارف التجارية، الذي يشير إلى حجم النشاط المصرفي، بنسبة 1,7% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2019، مقابل ارتفاعه بنسبة 5,7% في الفترة ذاتها من العام 2018.

المطلوبات

الودائع الإجمالية في المصارف التجارية

في نهاية أيار 2019، بلغت الودائع الإجمالية لدى المصارف التجارية، والتي تضم ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، إضافة إلى ودائع القطاع العام، ما يعادل 264839 مليار ليرة (ما يوازي 175,7 مليار دولار) وشكلت 69,3% من إجمالي المطلوبات مقابل 267356 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و269173 مليار ليرة في نهاية العام 2018 (265844 مليار ليرة في نهاية أيار 2018). وتراجعت الودائع الإجمالية بنسبة 1,6% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2019، مقابل ارتفاعها بنسبة 2,0% في الفترة ذاتها من العام 2018.

وارتفع معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم إلى 71,22% في نهاية أيار 2019 مقابل 70,93% في نهاية نيسان 2019 و70,62% في نهاية العام 2018 (68,35% في نهاية أيار 2018).

- في نهاية أيار 2019، بلغت الودائع الإجمالية للقطاع الخاص المقيم لدى المصارف التجارية ما يعادل 202813 مليار ليرة وشكّلت 53,0% من إجمالي المطلوبات، مقابل 204260 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و205859 مليار ليرة في نهاية العام 2018 (204744 مليار ليرة في نهاية أيار 2018). وتراجعت هذه الودائع بنسبة 1,5% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2019، مقابل ارتفاعها بنسبة 1,7% في الفترة ذاتها من العام 2018.

وفي التفصيل، تراجعت ودائع المقيمين بالليرة بنسبة 3,8% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2019، كما تراجعت ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية بنسبة 0,3%، وارتفع معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم إلى 66,47% في نهاية أيار 2019 مقابل 66,08% في نهاية الشهر الذي سبق و65,66% في نهاية العام 2018 (63,23% في نهاية أيار 2018).

وفي نهاية أيار 2019، بلغت ودائع القطاع الخاص غير المقيم لدى المصارف التجارية ما يوازي 36319 مليون دولار مقابل 37214 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و37725 مليون دولار في نهاية العام 2018 (36567 مليون دولار في نهاية أيار 2018). وتراجعت هذه الودائع بنسبة 3,7% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2019، مقابل ارتفاعها بنسبة 4,0% في الفترة ذاتها من العام 2018.

ودائع القطاع المالي غير المقيم

في نهاية أيار 2019، بلغت ودائع القطاع المالي غير المقيم لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان حوالي 9513 مليون دولار مقابل 9417 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و9261 مليون دولار في نهاية العام 2018 (8492 مليون دولار في نهاية أيار 2018).

الأموال الخاصة للمصارف التجارية

في نهاية أيار 2019، بلغت الأموال الخاصة للمصارف التجارية ما يعادل 31783 مليار ليرة (21,1 مليار دولار) مقابل 31987 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و30383 مليار ليرة في نهاية العام 2018 (31239 مليار ليرة في نهاية أيار 2018)، وشكّلت 8,3% من إجمالي الميزانية المجمّعة و37,4% من مجموع التسليفات للقطاع الخاص. وارتفعت الأموال الخاصة بنسبة 4,6% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2019، مقابل ارتفاعها بنسبة 8,4% في الفترة ذاتها من العام 2018.

الموجودات

ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان

في نهاية أيار 2019، ارتفعت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان إلى ما يوازي 212449 مليار ليرة مقابل 209289 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و196288 مليار ليرة في نهاية العام 2018 (173068 مليار ليرة في نهاية أيار 2018). وبذلك، تكون هذه الودائع قد ازدادت بنسبة 8,2% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2019، مقابل ارتفاعها بنسبة 11,0% في الفترة ذاتها من العام 2018.

التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم

في نهاية أيار 2019، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص المقيم إلى ما يوازي 74902 مليار ليرة أو ما يعادل 49686 مليون دولار، مقابل 50031 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و52269 مليون دولار في نهاية العام 2018 (53044 مليون دولار في نهاية أيار 2018). وبذلك، تكون هذه التسليفات قد تراجعت بنسبة 4,9% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2019، مقابل تراجعها بنسبة 1,1% في الفترة ذاتها من العام 2018. مع الإشارة إلى أنّ هذه التسليفات لا تتضمن الأوراق المالية التي تملكها المصارف التجارية على القطاع الخاص المقيم.

التسليفات المصرفية للقطاع العام

في نهاية أيار 2019، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع العام إلى ما يعادل 49198 مليار ليرة، مقابل 49985 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و50651 مليار ليرة في نهاية العام 2018 (51077 مليار ليرة في نهاية أيار 2018). وتراجعت هذه التسليفات بنسبة 2,9% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2019، مقابل ارتفاعها بنسبة 6,0% في الفترة ذاتها من العام 2018.

وفي التفصيل، تراجعت كلّ من التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة بمقدار 611 مليار ليرة في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2019 لتبلغ 25862 مليار ليرة في نهاية أيار 2019، والتسليفات للقطاع العام بالعملة الأجنبية بقيمة توازي 842 مليار ليرة لتصل إلى ما يعادل 23336 مليار ليرة.

الموجودات الخارجية

في نهاية أيار 2019، تراجعت الموجودات الخارجية للمصارف التجارية إلى 21996 مليون دولار مقابل 23249 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و25202 مليون دولار في نهاية العام 2018 (22928 مليون دولار في نهاية أيار 2018). وتراجعت هذه الموجودات بنسبة 12,7% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2019، مقابل تراجعها بنسبة 2,9% في الفترة ذاتها من العام 2018.

رابعاً. الوضع النقدي

الكتلة النقدية

في نهاية أيار 2019، تراجعت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (م3) بالليرة وبالعملة الأجنبية، إلى ما يوازي 210042 مليار ليرة، مقابل 211318 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و212993 مليار ليرة في نهاية العام 2018 (211788 مليار ليرة في نهاية أيار 2018). وبذلك، تكون الكتلة النقدية الإجمالية (م3) قد تراجعت بنسبة 1,4% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2019، مقابل ارتفاعها بنسبة 1,4% في الفترة ذاتها من العام 2018. من جهة أخرى، ارتفع معدل دولرة

الكتلة النقدية (م3) أي (م3-م2/م3) إلى 64,67% في نهاية أيار 2019 مقابل 64,37% في نهاية الشهر الذي سبقه و63,93% في نهاية العام 2018 (61,73% في نهاية أيار 2018). وتأتى تراجع الكتلة النقدية الإجمالية (م3) والبالغ 2951 مليار ليرة في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2019 من:

- تراجع القيمة الإجمالية للموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي (أي المصارف والمصرف المركزي) بما يوازي 7521 مليار ليرة (ما يعادل 4989 مليون دولار). ونتج ذلك عن تراجع الموجودات الخارجية الصافية (غير الذهب) بما يوازي 7782 مليار ليرة (ما يعادل 5162 مليون دولار)، مقابل ارتفاع الموجودات من الذهب بمقدار 262 مليار ليرة (174 مليون دولار) نتيجة ارتفاع سعر أونصة الذهب عالمياً.

- ارتفاع صافي ديون الجهاز المصرفي على القطاع العام بقيمة 2377 مليار ليرة.

- ارتفاع فروقات القطع المسجلة "سلباً" بقيمة 294 مليار ليرة.

- تراجع التسليفات الإجمالية الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاع الخاص المقيم بحوالي 3949 مليار ليرة، نتيجة تراجع كلّ من التسليفات بالعملة الأجنبية بما يعادل 2143 مليار ليرة (حوالي 1421 مليون دولار)، والتسليفات بالليرة بما مقداره 1806 مليارات ليرة.

- ارتفاع البنود الأخرى الصافية بقيمة 6435 مليار ليرة.

وفي الأشهر الخمسة الأولى من العام 2019، تراجعت كلّ من الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الضيق (م1) بنسبة 7,2%، والكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الواسع (م2) بنسبة 3,4%.

1م (M1) تشمل النقد في التداول بالليرة وودائع القطاع الخاص المقيم تحت الطلب بالليرة في الجهاز المصرفي.
2م (M2) تشمل م1 وودائع القطاع الخاص المقيم الأخرى بالليرة اللبنانية لدى الجهاز المصرفي.
3م (M3) تشمل م2 وودائع القطاع الخاص المقيم بالعملة الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إضافة إلى سندات الدين التي تُصدرها المصارف في الأسواق الخارجية.

معدلات الفوائد

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية أيار 2019، ارتفعت الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية إلى 6,33% من 6,26% في نهاية الشهر الذي سبق (6,11% في كانون الأول 2018)، كما ارتفع متوسط عمر المحفظة إلى 1627 يوماً (4,47 سنوات) مقابل 1615 يوماً (4,44 سنوات) و1628 يوماً (4,47 سنوات) في نهاية الفترات الثلاث على التوالي. مردّد هذا التطور إلى إصدار سندات بقيمة 1163 مليار ليرة من فئة العشر سنوات وبفائدة فعلية قدرها 10%. على صعيد آخر، استقرّت معدلات الفائدة الفعلية على جميع فئات السندات بالليرة في الشهر الخامس من العام 2019 على النحو التالي: 5,30% لفئة الثلاثة أشهر، 5,85% لفئة الستة أشهر، 6,50% لفئة السنة، 7,00% لفئة السنتين، 7,50% لفئة الثلاث سنوات، 8,00% لفئة الخمس سنوات، 9,00% لفئة السبع سنوات، و10% لفئة العشر سنوات.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية أيار 2019، ارتفع قليلاً معدل الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds) إلى 6,84% مقابل 6,83% في نهاية الشهر الذي سبق و6,81% في نهاية العام 2018، وارتفع قليلاً متوسط عمر المحفظة إلى 7,70 سنوات مقابل 7,62 سنوات و7,83 سنوات في نهاية الفترات الثلاث على التوالي. تجدر الإشارة إلى أنه في 20 أيار 2019 سدّد لبنان سندات يوروبندز بقيمة 650 مليون دولار بعد تسديده سندات بقيمة 500 مليون دولار في شهر نيسان الفائت، وقد قدّم مصرف لبنان التمويل لوزارة المال للوفاء بهذا الدين.

الفوائد المصرفية على الليرة

في أيار 2019، ارتفع متوسط الفائدة المثقّلة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة اللبنانية بواقع 12 نقطة أساس إلى 8,72% مقابل 8,60% في الشهر الذي سبق (6,71% في أيار 2018)، فيما بقي متوسط الفائدة المثقّلة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالليرة شبه مستقرّ على 10,75% مقابل 10,74% (8,65%) في الأشهر الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي أيار 2019، ارتفع متوسط الفائدة المثقّلة بين المصارف بالليرة (Interbank Rate) إلى 18,72% مقابل 5,24% في الشهر الذي سبق (5,00% في أيار 2018). وكان حجم العمليات بين المصارف ارتفع بشكل ملحوظ، وراوح معدل الفائدة بين 4% كحدّ أدنى و55% كحدّ أقصى. ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم 9- تطوّر الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)

أيار 2019	نيسان 2019	أيار 2018	
8,72	8,60	6,71	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
10,75	10,74	8,65	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
18,72	5,24	5,00	المتوسط المثقّل للفائدة بين المصارف

المصدر: مصرف لبنان

الفوائد المصرفية على الدولار

في أيار 2019، ارتفع المتوسط المثقّل للفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار لدى المصارف في لبنان بواقع 11 نقطة أساس إلى 5,79% مقابل 5,68% في الشهر الذي سبق (4,11% في أيار 2018)، كما ارتفع المتوسط المثقّل للفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالدولار بواقع 20 نقطة أساس إلى 9,54% من 9,34% (7,87%) في التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي أيار 2019، تابع متوسط معدل الليبور على الدولار الأميركي لثلاثة أشهر انخفاضه إلى 2,53% مقابل 2,59% في الشهر الذي سبق (2,34% في أيار 2018).

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم 10- تطوّر الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)			
أيار 2019	نيسان 2019	أيار 2018	
5,79	5,68	4,11	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجددة
9,54	9,34	7,87	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجددة
2,53	2,59	2,34	متوسط معدل ليبور لثلاثة أشهر

المصدر: مصرف لبنان

سوق القطع

في أيار 2019، أقل متوسط سعر الدولار الأميركي على 1507,5 ليرات شأنه منذ سنوات عدّة وبقي هامش تسعيره على حاله، أي 1501 ليرة للشراء و1514 ليرة للمبيع. يُذكر أن عدد أيام العمل في سوق القطع بلغ 20 يوماً في الشهر الخامس من العام 2019.

على صعيد آخر، بلغت موجودات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية 36603 ملايين دولار في نهاية أيار 2019 مقابل 37979 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق (45283 مليون دولار في نهاية أيار 2018). وعليه، تكون هذه الموجودات قد انخفضت بمقدار 3071 مليون دولار في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2019 مقابل ارتفاعها بقيمة 3291 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2018. تجدر الإشارة إلى أن مصرف لبنان سدّد مبلغ 1135 مليون دولار يمثل قيمة أصل وقسائم مستحقّة على سندات يوروبندز من 16 حتى 31 أيار 2019.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في أيار 2019، وبحسب مؤسسة البحوث والاستشارات، انخفض مؤشر الأسعار لمدينة بيروت وضواحيها بنسبة 0,4% قياساً على الشهر الذي سبق ليكون بذلك قد ارتفع بنسبة 1,65% قياساً على كانون الأول 2018. أمّا عند مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الإثني عشر المنتهية في أيار 2019 مع متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في أيار 2018، فيكون قد سجّل ارتفاعاً بنسبة 3,2%.

أما مؤشر الأسعار في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي، فقد ارتفع قليلاً بنسبة 0,12% في أيار 2019 قياساً على الشهر الذي سبق، وبنسبة 1,8% قياساً على كانون الأول 2018. وعند مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الإثني عشر المنتهية في أيار 2019 مع متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في أيار 2018، يكون قد سجّل ارتفاعاً بنسبة 5,2%.

